

المنهج الاستدلالي عند ابن تيمية

رحمه الله تعالى

إعداد

ناصر بن سعيد بن سيف السيف
غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد

فيبدو جلياً أن منهج شيخ الإسلام ابن تيمية من خلال كتبه ومناقشاته المتميزة بالتنوع في الطرح النابع من منهج السلف القائم على الكتاب والسنة بموازين دقيقة، من غير غلو ولا تقصير، ولعل في هذا البحث المختصر نسلط الضوء على أهم النقاط التي توضح منهج شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - الاستدلالي.

نسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهم النقاط التي توضح

منهج شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - الاستدلالي

أولاً: احترام النص الشرعي، وتعظيمه، وجعله الأصل في مسائل العقيدة والتفسير وحشده

النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف.^(١)

ويندرج عليه مايلي :

١. الأخذ في أبواب الاعتقاد بظواهر النصوص. أي أنه ليس لها معنى باطن يخالف ظاهرها،

قال رحمه الله تعالى: (ومن قال إن ظاهر شيء من أسمائه وصفاته غير مراد فقد أخطأ لأنه

ما من اسم يسمى الله تعالى به إلا والظاهر الذي يستحقه المخلوق غير مراد به فكان

قول هذا القائل يقتضى أن يكون جميع أسمائه وصفاته قد أريد بها ما يخالف ظاهرها ولا

يخفى ما في هذا الكلام من الفساد).^(٢)

٢. تقديم النقل على العقل إذ هو أجل منه مرتبة لكونه صادراً عن المعصوم.^(٣)

٣. قبول خبر الآحاد إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعمل به بدون تفريق

بين العقائد وبين الأحكام التشريعية الفقهية، قال رحمه الله تعالى: (مذهب أصحابنا أن

أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات).^(٤)

٤. اختياراته لأقوال سلف الأمة الموافقة للدليل الشرعي وعدم الشذوذ برأي جديد، ولم يقل

قط في مسألة إلا بقول سبقه إليه العلماء فإن كان قد يخطر له ويتوجه له فلا يقوله

وينصره إلا إذا عرف أنه قد قاله بعض العلماء، كما قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

(إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام).^(٥)

(١) انظر: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، عبدالله الغصن، ص ١٦١-١٣٩.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ، ٣٥٧/١.

(٣) انظر: ابن تيمية عطاؤه العلمي ومنهجه الإصلاحية، رائد عكاشة وأنور الزعبي ، ص ٢٦٥-٢٦٧.

(٤) انظر : شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث ، عبد الرحمن الفيرواني ، ١ / ٣١١.

(٥) انظر : الرد على الأحنائي ، ابن تيمية ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، ص ١٩٥.

٥. تقريره عدم التعارض بين نصوص الكتاب ونصوص السنة فهما وحي من الله كما قال سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١) وبين ابن تيمية رحمه الله تعالى أن كلام الله متشابه متمثل، يصدق بعضه بعضاً، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، وإذا نهي عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهي عنه. وقد بين رحمه الله تعالى - كذلك - أن النصوص لا تتعارض في نفس الأمر، إلا في الأمر والنهي إذا كان أحدهما ناسخاً، والآخر منسوخاً، وأما الأخبار فلا يجوز تعارضها. وأما إذا تعارض عند أحد خبران أو أمران أحدهما عام والآخر خاص، وقُدِّم الخاص على العام، فإنه يعلم أن ذلك ليس بتعارض في الحقيقة. وإذا كان في كلام الله ورسوله ﷺ كلام مجمل أو ظاهر قد فُسر معناه أو بينه كلام آخر متصل به، أو منفصل عنه، لم يكن في هذا خروج عن كلام الله ورسوله، ولا عيب في ذلك ولا نقص.^(٢)

٦. إمامه باللغة العربية، ومعرفته بدلالة الألفاظ وفهم النص، وتمكنه من علمي الرواية والدراية والتصحيح والتضعيف.^(٣)

ثانياً: اطلاعه على المذاهب الفقهية وقدرته على المقارنة بينها. فتجده يناقش أقوال المذاهب ويرجح ما يراه موافقاً للدليل دون الارتباط بمذهب معين، وقيل عنه: (وأما نقله للفقهاء، ومذاهب الصحابة والتابعين فضلاً عن المذاهب الأربعة فليس له فيه نظير).^(٤)

ثالثاً: ضبط الأصول والقواعد العامة، ومقاصد الشريعة، يقول رحمه الله تعالى: (وانظر في عموم كلام الله ورسوله ﷺ لفظاً ومعنى حتى تعطيه حقه وأحسن ما يستدل به على معناه آثار الصحابة الذين كانوا أعلم بمقاصده فان ضبط ذلك يوجب توافق أصول الشريعة).^(٥)

رابعاً: الأمانة العلمية في التعامل مع النص من خلال:

(١) سورة النجم، آية ٣-٤.

(٢) انظر: تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، إبراهيم عقيلي، ص ١٠١-١٠٣.

(٣) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود، ١/٢٩٧.

(٤) انظر: الشهادة الزكية، مرعي بن يوسف الكرزي الحنبلي، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، ص ٤٠.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى، ٢٩/ ٨٧.

- ١ . دعوته إلى نقل الأقوال بألفاظها.
- ٢ . الدقة في نسبة الأقوال إلى أصحابها.
- ٣ . رجوعه إلى المصادر والكتب، والاعتذار إذا لم يجدها.
- ٤ . رجوعه إلى أكثر من نسخة في الكتاب الواحد.
- ٥ . إنصافه وتفريقه بين الأقوال والأشخاص؛ لأنه ربما أنه رجع عنها أو تاب قبل وفاته. وكذلك بيان ما عند الفرق الضالة من الخير، وتفريقه في الحكم عليهم.^(١)



انتهى البحث

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

١١ / ١٢ / ١٤٣٦ هـ

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود، ص ٣١٧-٣٢٧/١.